اذ عى الهلاك حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية اظهرها ثم قضى
عليه بالبدل واذا غيب المغصوب فعليه بالقيمة تملكه اياه ويقبل قوله
مع يمينه في القيمة الا ان يبدو هن المالك انها اكثر فان ظهر وقد ضمنه
بملكه او بقول المالك او ببينة فلا خيار او بقول الغاصب مع يمينه
خير المالك بين امضاء الضمان او الاخذ ورد العوض ولو برهن
كل منهما على هلاكه عند الآخر يرجح بينة المالك ورجح الغاصب هذا ظاهر
المذهب ويضمن ما نقص العقار بفعله وسكناه وضمنه بهلاكه واذا تغيرت
العين بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها تملكه اياها ولا
ينتفع بها حتى يؤدي البدل والفيلس الحلل وهو دابة كالوزغ يشاة
فطبخها او شواها او طحن حنطة او زرعها او خبز دقيقا او جعل
الصفر آنية والحديد سيفا او بنى على ساحة او عصر زيتونا او عنبا
او غزل قطنا او نسج غزلا او لو غصب تبرا فصاغه آنية او ضربه
دنانير فهي للمالك وقالا هلكها الغاصب وعليه المثل ولو ذبح شاة غيره
او قطع عضوا منها فان شاء المالك اخذها وضمنه نقصانها او سلمها
وضمنه قيمتها وان خرق ثوبا فابطل عامة منفعته ضمنه وان كان يسيرا

ضمن نقصانه وان بنى في ارضه او غرس فقلعها وسلمها فان نقصت به
كان للمالك ان يضمنه قيمة غرسه اق بنائه مقلوعا ويكون له
ونضمن المسلم قيمة ما اتلف من خمر ذمي والذمي منها فلو اسلم بعد
اتلافها يبرأ وواجب القيمة والقولان في ديانات ولا يضمن ذمي
خمر مسلم اذا اراقها وخالفه ولو كسر معزفا لغيره لهو فهو ضامن ولو ابق
المغصوب فرده على المالك فاذى الجارية ممتنع من الرجوع على الغاصب
وخالفه ومشتريه منه لو اعتقه ثم اجاز المالك فالعتق جائز وابطله
او قطع يد فالمالك فيخيره ان سلمه اليه وقالا يمسكه ويأخذ النقصان
او ذبح جلد ميتة بما له قيمة ثم استحقه فهو موى وقالا يضمن قيمته
طاهرا او السواد في الصبغ نقصان وقيل هو اختلاف زمان ولو
صبغ احمر اول مسودة بسمن فان شاء اخذها ورد ما زاد الصبغ
والسمن فيها قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسلمها ولو اطعم المالك
ما غصبه منه ولم يعلمه برئ عنه ولا تضمنه زوائد المغصوب مطلقا
الا بالتعدي او بالمنع بعد الطلب ولا المنافع استوفاها او عطلها و
الزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم ويضمن بانقصت الجارية

Copyright © King Saud University